EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع السنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(يوليو – سبتمبر 2023)

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي الربع سنوي الثالث
عن حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال الفترة
(يوليو – سبتمبر ٢٠٢٣)

إعداد

عصام ناصر

تحرير

محمد عبد الرحمن

مريانا سامي

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

تصميم

سمر صبري

المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الثالث من عام 2023
- المحور الثاني:مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من عام 2023
- المحور الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثالث من عام 2023
- خاتمة وتوصيات

المقدمة

يصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقريراً ربع سنوي، يغطي من خلاله أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، كما يتناول بالرصد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال ربع العام المنصرم.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا في تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفي فهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام؛ ويتناول أهم الانتهاكات التي برزت خلال الفترة نفسها، والانتهاكات النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، أو الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الربع. ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسبل وأساليب للحد من الانتهاكات.

ولا يكتفي المرصد -بطبيعة الحال- برصد الانتهاكات وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها؛ إنما يقدم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

استقراء الانتهاكات:

رصد تقرير هذا الربع من العام (يوليو- سبتمبر 2023)، في القسم الأول منه، وقوع 29 انتهاكاً بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، ويكشف لنا التقرير أن الرَّقَم الأكبر منها يتعلق بقرارات الحبس على ذمة التحقيقات، بواقع 7 حالات تجديد حبس، يليه في الترتيب انتهاك سرقة حقوق ملكية فكرية، وقد تكرر وقوعه 5 مرات، يأتي بعدهم انتهاكات التعدي بالقول أو التهديد، والقبض التعسفي، بواقع 3 مرات لكل منهما، يلي ذلك انتهاكات حجب حقوق مالية، فصل تعسفي، تعامل أو تحدث غير لائق، بواقع مرتين لكل منهم، وأخيرًا انتهاكات مصادرة أو استيلاء على ممتلكات أو منقولات، إزالة محتوى صحفي أو إعلامي، سب وقذف، التعرض للضرب، إتلاف أو حرق منقولات أو ممتلكات شخصية.

من حيث النوع الاجتماعي، فقد شهد الربع الثالث من عام 2023، وقوع 22 انتهاكاً بحق صحفيين، ووقوع 2 انتهاك فقط بحق صحفيات، وانتهاك وحيد بحق جماعة صحفية تضم صحفيين وصحفيات، ووقوع 4 انتهاكات بحق مؤسسة صحفية.

إذا نظرنا للانتهاكات التي شهدها الربع الثالث من عام 2023، من زاوية التوزيع الجغرافي، نجد أن الحصة الأكبر من الانتهاكات وقعت في نطاق القاهرة الكبرى، حيث شهدت محافظة القاهرة وقوع 22 انتهاكاً في حيزها الجغرافي، فيمَا شهدت محافظة الجيزة وقوع 5 انتهاكات في حيزها الجغرافي. أما خارج القاهرة الكبرى فقد رصدنا وقوع 2 انتهاك في محافظة أسيوط.
وقد تباينت حظوظ العاملين/ات بالصحافة والإعلام من الانتهاكات التي شهدها الربع الثالث من عام 2023، بتباين تخصصاتهم/ن؛ فقد كانت فئة محرر/ة هي أكثر التخصصات عرضة للانتهاكات خلال تلك الفترة، بواقع 17 انتهاكاً، يأتي بعدها من حيث الترتيب، فئة كاتب وقد وقع بحقها 3 بواقع 2 انتهاك لكل ،SEO انتهاكات، ثم فئتي معد برامج، واختصاصي منهما، وأخيرًا وقعت 5 انتهاكات بحق جماعة صحفية أو مؤسسة صحفية بأكملها تضم في صفوفها جميع التخصصات؛ لذلك تم تصنيفها باعتبارها غير محددة التخصص.

في استقراءه لطبيعة الانتهاكات التي تعرض لها العاملين/ت في حقل الصِّحافة والإعلام في مصر، خلال الربع الثالث من عام 2023، لم يهمل التقرير حال القائمين بالانتهاك، وفي هذا الإطار وجد أن 10 انتهاكات من أصل 29 شهدتها تلك المدة، وهو ما يعادل ثلث الانتهاكات، ارتكبها عاملين في مؤسسات صحفية وإعلامية، يأتي بعدها من حيث الترتيب الجهات الأمنية حيث ارتكب عاملين فيها 9 انتهاكات خلال الربع الثالث، ثم جهات قضائية مسؤولة عن 6 انتهاكات وقعت بحق العاملين/ات بالصحافة والإعلام، أما المدنيين ممن ليس لهم صفة وظيفية فقد أوقعوا 4 انتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

وفي القسم الثاني من التقرير، نوضح حالة النشاط والفعالية التي تعيشها نِقابة الصحفيين، في ظل قيادة المجلس الحالي، إذ من بين 127 نشاطاً وموقف صادر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الشهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر)، انفردت نِقابة الصحفيين وحدها بـ 91 نشاطاً وموقفاً، تنوعت هذه النشاطات بين (31 خبراً، 10 قرارات، 18 إعلاناً، 8 فعاليات ... إلخ)، وهو ما سنتناوله بمزيد من التفاصيل في هذا التقرير.

وكان تقديم الدعم اللازم للصحفيين في المشكلات والصعوبات التي واجهوها خلال ممارسة عملهم، من أبرز نشاطات النِّقابة خلال الربع الثالث من العام 2023، حيث ظهر هذا بشكل خاص في موقف النِّقابة من احتجاز الصحفي بمنصة "متصدقش" كريم أسعد، ومن القبض على الصحفي بموقع "أوان مصر" محمود صقر، ومن الملفت في الحالتين أن الصحفيين غير نقابيين، ومع ذلك حرصت النِّقابة على التواجد معهما، كما لعبت دوراً مركزياً في إطلاق سراحهما.

مطالباتهم بإنهاء المعاملة التمييزية ضدهم؛ حيث تقل رواتبهم بحوالي ستة أضعاف عن متوسط رواتب نظرائهم في مكاتب الهيئة في الدول الأخرى، واعتماد مبدأ المساواة في الأجور مع العاملين في المكاتب الأخرى، وصرف رواتبهم بالدولار بدلاً من الجنيه، وقد شارك ممثلين عن مجلس النِّقابة في الاحتجاجات الثلاث التي نظمها صحفيو الهيئة، كما نقيب الصحفيين الكاتب الصحفي خالد البلشي، BBC، هو المفوض من صحفيو الهيئة بالقاهرة للتفاوض باسمهم مع ممثلي إدارة وقد تكللت هذه الجهود باستجابة الهيئة لعدد من مطالب العاملين فيها في مكتب القاهرة. كما بذل مجلس النِّقابة جهوداً كبيرة، في مجال تطبيق الحد الأدنى للأجور، على الصحفيين في جميع المؤسسات والصحف القومية والحزبية، والذي تم إقراره من الدولة وقدره 3 آلاف جنيه، وفي مجال المطالبة برفع بدل التدريب والتكنولوجيا. هذا فضلا عن الفعاليات والأنشطة المستمرة التي أعلنت عنها لجان النِّقابة خلال الربع الثالث، في مجالات التدريب والمرأة والتثقيف والترفيه والرحلات... إلخ.

أما بقية الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، فقد نشطت هي الأخرى في تأدية أدوارها، بالطبع هي من الناحية النسبية بدت أقل نشاطًا من نِقابة الصحفيين، خلال الربع الثالث من العام 2023، إذ صدر عنها مجتمعة -فيمَا رصدنا- 36 نشاطاً مقارنة بـ 91 نشاطاً صدر عن نِقابة الصحفيين، إلا أنها من زاوية أخرى بقيت فاعلة؛ إذا استمرت في متابعة الملفات التي تقع في دائرة اهتمامها، كما حرصت على المشاركة الواعية في المناسبات العامة؛ فصدر عنها الكثير من خطابات النعي والتهاني، فضلاً عن التعليق على كثير من القضايا المطروحة على الساحة، منها القرارات الصادرة عن الحكومة، والمتعلقة بالشأن الصحفي والإعلامي، ومنها مناسبات وطنية مهمة كحرب أكتوبر، كذلك التعليق على أداء بعض المؤسسات الصحفية.

وأخيرًا يعرض القسم الثالث أبرز الأحداث الهامة في مِلَفّ الصحافة والإعلام خلال هذا الربع من العام، والتي تمثلت في أزمة الصحف الحزبية، وتفصيل حول المؤسسات التي ستراقب العملية الانتخابية الرئاسية المقرر انعقادها في ديسمبر من العام الجاري.

أما على المستوى المفاهيمي والمنهجي، يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

المنهجية

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على عِدة مصادر في عملية الرصد، وهي :

1 **الرصد المباشر للأحداث:** وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 **ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3 البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو محامين معنيين بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق؛

1 -**التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات،أو ذويهم أو مع من يمثّلهم قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم، وما تعرضوا له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات، من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم.

2 - **التوثيق غير المباشر:** هو التوثيق الذي يتعذر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور؛ من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين أو زملاء الحالات في العمل أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ويلتزم التقرير السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يناير 2023 إلى 31 مارس 2023، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والإعلاميين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية، وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها، وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغير على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

ويتم تصنيف الانتهاكات طبقًا لما يلي:

- **حالة انتهاك:** هي كل انتهاك حدث لشخص واحد في مكان معين وزمان معين، ويتم تمييزها بـ ثلاث متغيرات رئيسية:ة(مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك)، ويوجد على نفس النمط انتهاك جماعي، وذلك في حالة حدوث الانتهاك لأكثر من فرد معًا.
- **الصحفي/ة الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا الانتهاك:** هو/هي كل شخص تعرّض/ت لانتهاك على خلفية تأدية عمله/ا الصحفي/ الإعلامي، وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله /ا الصحفي/ الإعلامي، من خلال عضوية نقابة الصحفيين/الإعلاميين، أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية، أو أرشيف صحفي/ إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية، أو المسؤولين بها .

- يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). وكما ذكرنا، يتم ربط كل حالة انتهاك بـ "مكان معين، وزمان معين، نوع انتهاك معين، صحفي معين". وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1 - أضرار جسدية

- **التعرض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

- **التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ ا.

2 - أضرار معنوية

- **قبض:** عملية القبض على صحفي/ة إعلامي/ة وتحرير محضر ضده/ا والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له.

- **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي- /الإعلامي/ ة بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

- **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/الإعلامي/ ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

- **التعدي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/الإعلامي/ ة.

3- أضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:** وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث، مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين/الإعلاميين المتضررين، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/إعلامي/ة على حِدة.

- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيما يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

- **مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

- **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

- **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر النقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النقابة .

- **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- **الفصل التعسفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/الإعلامي/ة العامل/ة.

- **حجب المو اقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي أو الإعلامي/ة من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين في قضايا تتعلق بعملهم الصحفي.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مسجلة بمنع دخول البلاد).

5 - أضرار وظيفية وإدارية

- **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله الصحفي.

6 - أضرار مادية

- **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين الميدانيين، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة للمحكمة المُختصة.

- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

المحور الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الربع الثالث من العام 2023

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجلها المرصد خلال شهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر) من العام 2023؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، أسبابها ومحفزاتها.

1- توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/ة أو الإعلامي/ة الواقع عليه الانتهاك :

شهد شهر يوليو وقوع 4 انتهاكات، 2 منهم بحق صحفيين، والـ2 المتبقين وقعوا بحق صحفيات. أما شهر أغسطس فقد شهد وقوع 17 انتهاكًا؛ 12 انتهاكاً بحق صحفيين وإعلاميين، في حين لم يشهد الشهر وقوع أية انتهاكات بحق صحفيات أو إعلاميات، بينما جاءت الانتهاكات الـ5 المتبقية، 4 منهم بحق مؤسسات صحفية كاملة، وانتهاك وحيد بحق جماعة تضم صحفيين وصحفيات. فيمَا يتعلق بشهر سبتمبر، فقد وقعت خلاله 8 انتهاكات، كلهم بحق صحفيين وإعلاميين حصرًا، فلم يسفر الشهر عن وقوع أية انتهاكات بحق صحفيات أو إعلاميات، أو بحق شخصيات اعتبارية. وهو ما يعني أن معظم الانتهاكات التي وقعت، خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر، جاءت بحق الذكور من العاملين بالصحافة والإعلام.

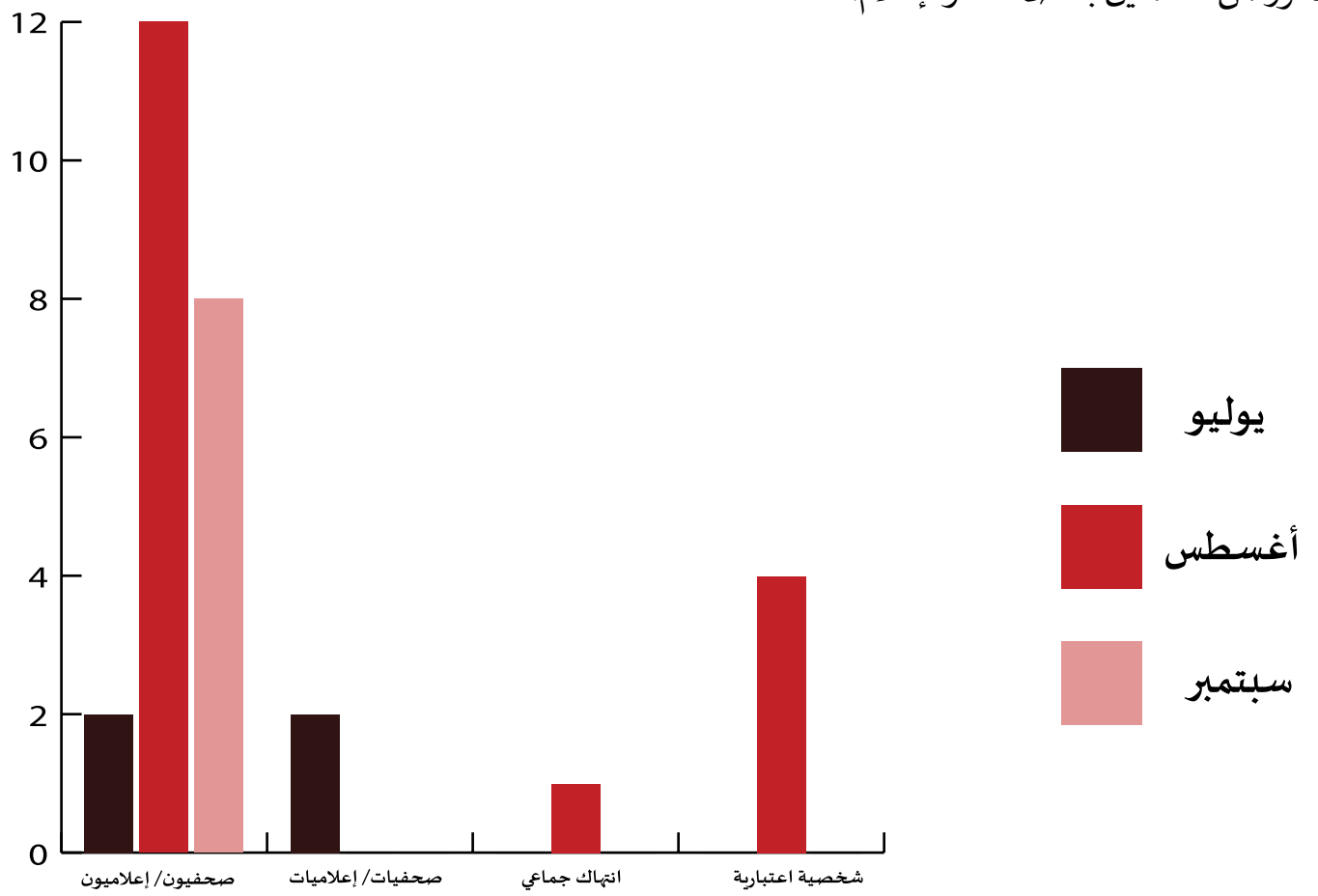

شكل (1) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

2-توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك:

مقاربة الانتهاكات خلال الربع الثالث، من حيث نوعية الانتهاكات، تخبرنا أن أكثر الانتهاكات تكرارًا، كان "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" فقد تكرر 7 مرات، يليه من حيث العدد "انتهاك سرقة حقوق ملكية فكرية" وقد تكرر وقوعه 5 مرات، يأتي بعدهم من حيث العدد، انتهاكات "التعدي بالقول أو التهديد"، و "قبض تعسفي" وقد تكررا بواقع 3 مرات لكل منهما. يليهم من حيث العدد انتهاكات "حجب حقوق مالية"، "فصل تعسفي"، و"تعامل/تحدث غير لائق" بواقع 2 انتهاك لكل نوع، في الأخير فقد شهدت فترة الـ 90 يوم التي يغطيها التقرير، وقوع انتهاكات "إتلاف أو حرق منقولات شخصية"، "التعرض للضرب"، "سب وقذف"، "إزالة محتوى إعلامي أو صحفي"، "مصادرة/الاستيلاء على ممتلكات ومنقولات"، بواقع مرة واحدة لكل انتهاك منهم.

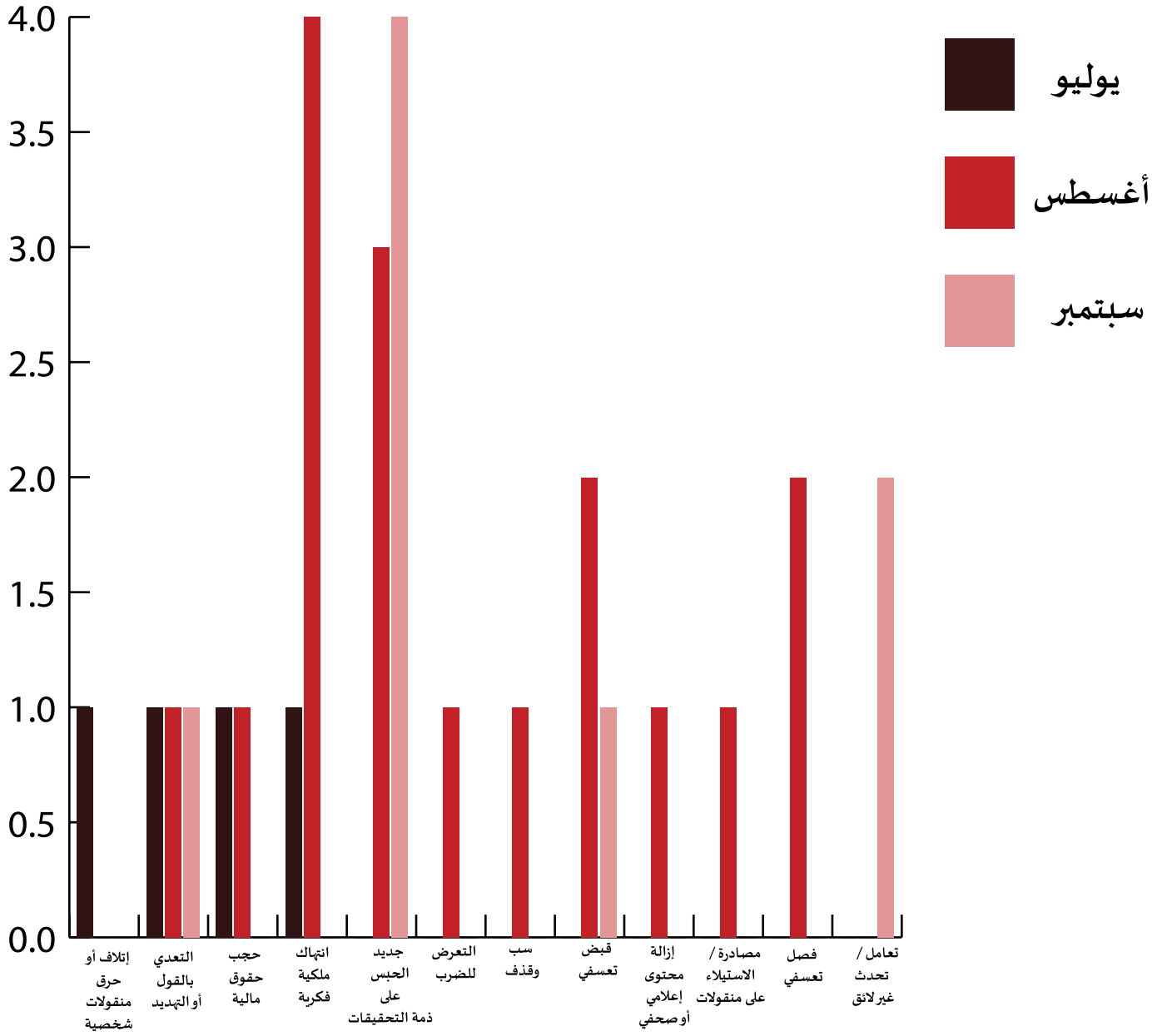

شكل (2) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

3 -توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

بالنظر إلى الانتهاكات، خلال الشهور الثلاث التي يتناولها التقرير، من حيث توزيعها وفقًا للنطاق الجغرافي، يكشف أن 22 انتهاكاً من أصل 29 انتهاكاً شهدتهم الفترة محل الاهتمام، وقعوا في محافظة القاهرة، يليها محافظة الجيزة التي شهدت وقوع 5 انتهاكات، فيمَا شهدت محافظة أسيوط 2 انتهاك. ما يعني أن القاهرة الكبرى تفردت بوقوع 27 انتهاكاً في نطاقها الجغرافي؛ نتيجة وجود معظم المؤسسات الصحفية بالعاصمة.

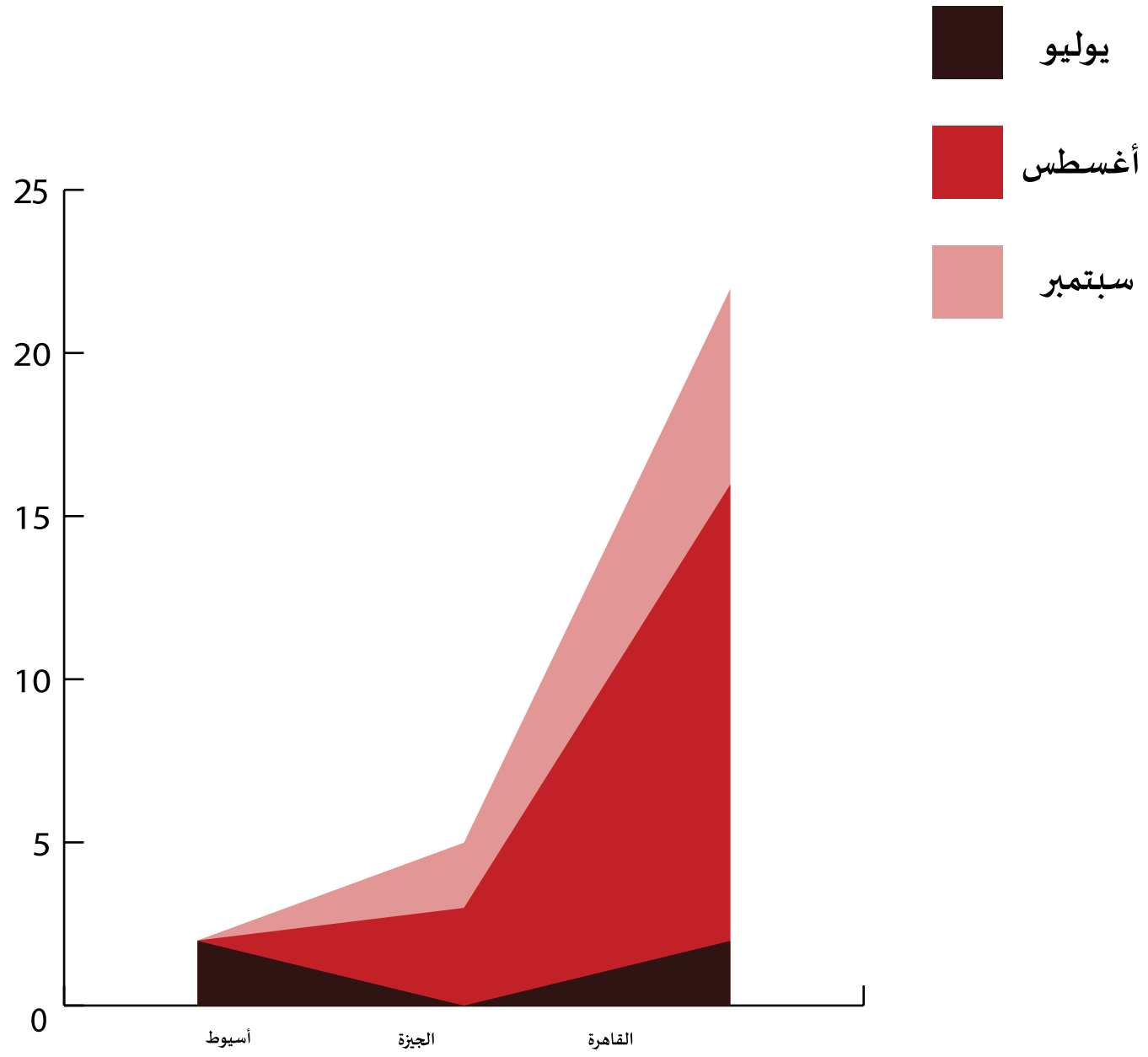

شكل (3) - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

4 -توزيع الانتهاكات وفقاً لدرجة التوثيق :

إذا نظرنا للانتهاكات التي وقعت خلال شهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر)، من حيث أسلوب التوثيق، نجد أن الشهور الثلاثة شهدت وقوع 29 انتهاكاً، تم توثيق 23 انتهاكاً منهم بصورة مباشرة، وتوثيق الـ6 انتهاكات المتبقية بصورة غير مباشرة.

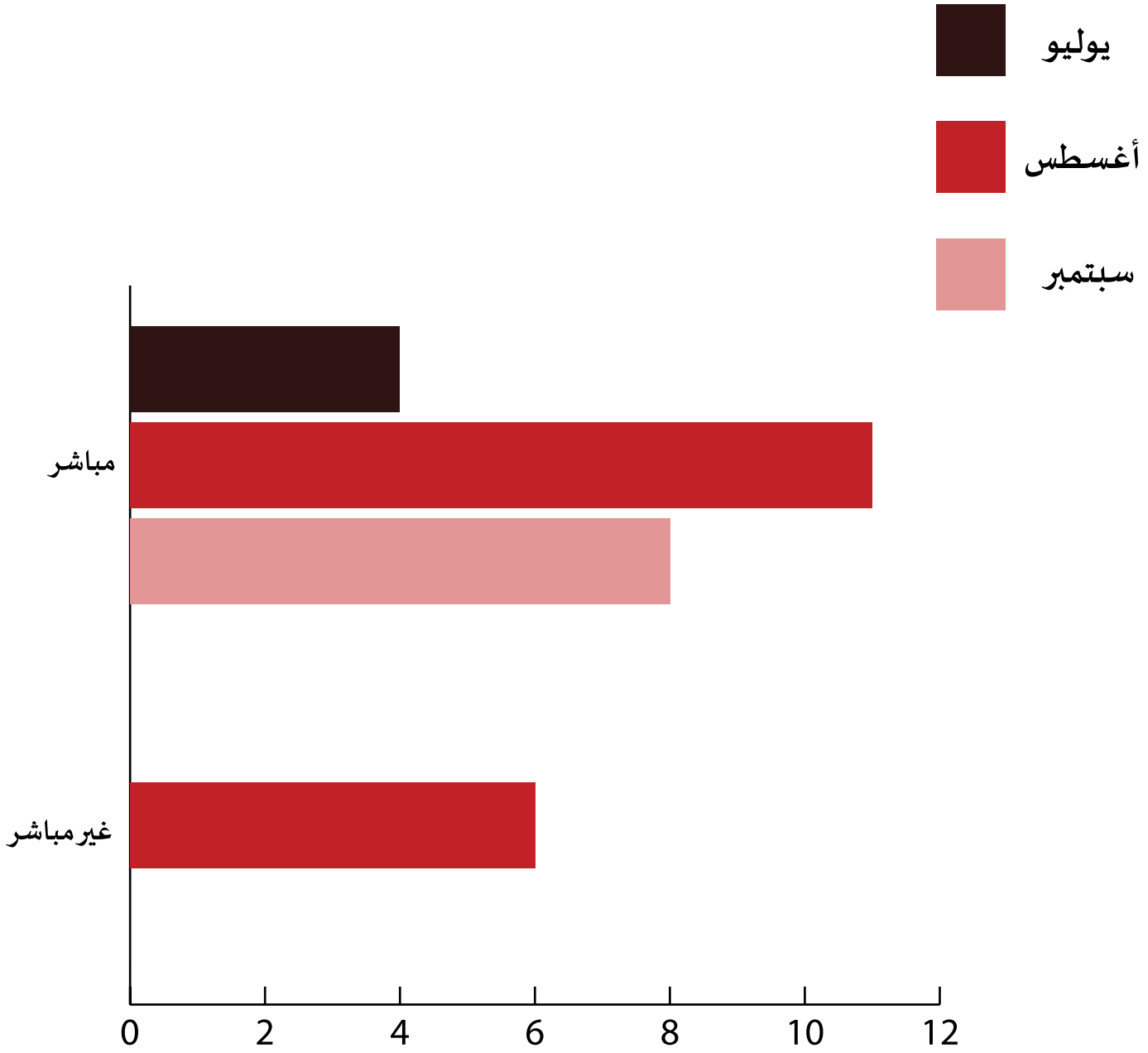

شكل (4) توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق

5 -توزيع الانتهاكات وفقاً لتخصص الضحية :

إذا نظرنا إلى هذه الانتهاكات من زاوية تخصص الشخص الواقع عليه الانتهاك، نجد أن أكثر الفئات كانت عرضة للانتهاكات هي فئة محرر، حيث وقع بحق أفراد يندرجون تحت فئة محرر 17 انتهاكاً خلال الأشهر الثلاث، في حين وقعت 5 انتهاكات بحق مؤسسات صحفية كاملة لذلك عدّت غير محددة التخصص، يأتي بعد ذلك وقد وقع بحقهما 2 ،SEO فئة كاتب، بواقع 3 انتهاكات، في الأخير تأتي فئتي معد برامج، وصحفي متخصص انتهاك لكل منهما.

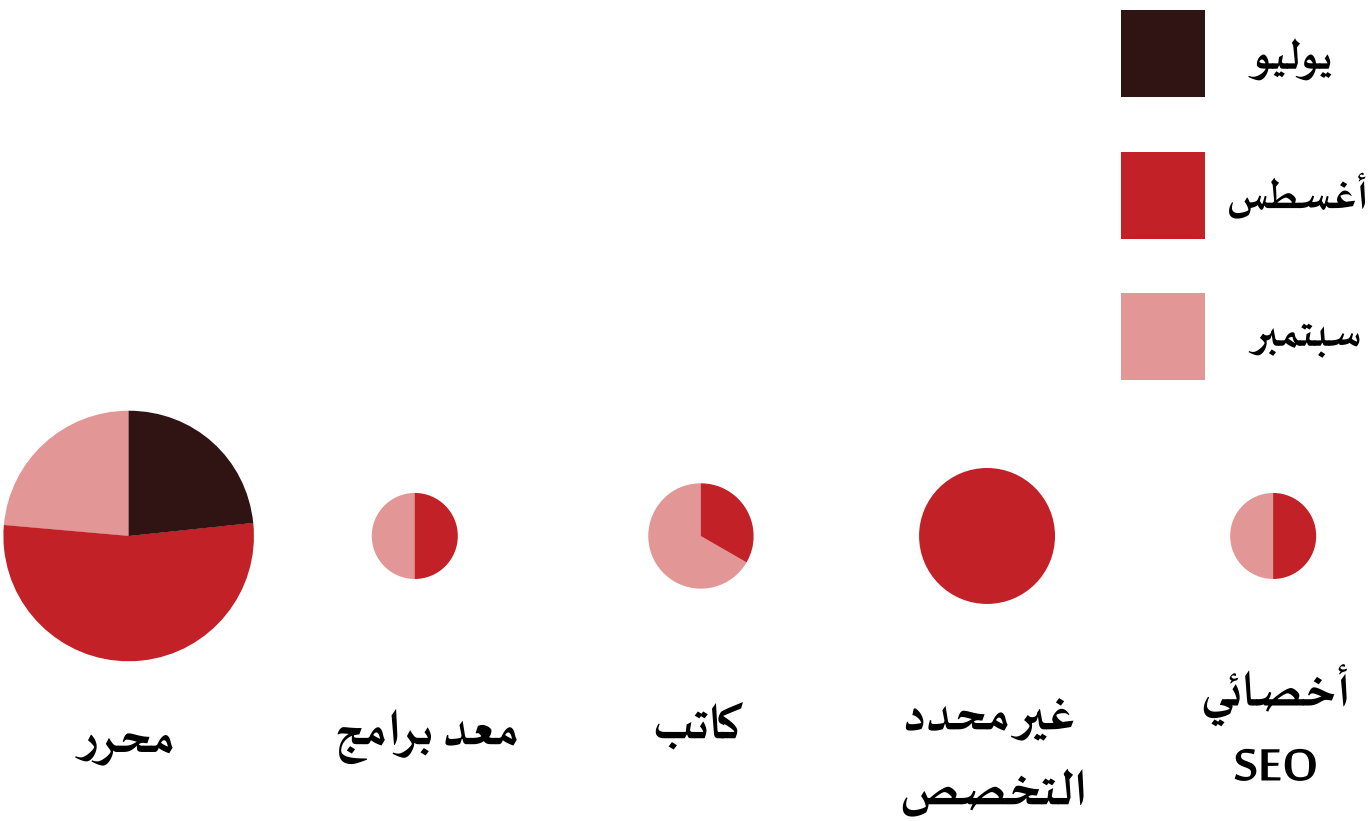

شكل (5) - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك

6 -توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية:

إذا نظرنا للانتهاكات التي سجلها المرصد المصري للصحافة والإعلام نجد أن هناك 22 انتهاكاً وقع بحق عاملين/ات بمؤسسات إعلامية رقمية/ مواقع إلكترونية، فيمَا وقعت 5 انتهاكات بحق عاملين/ات في وسائل إعلام مرئية/ قنوات، بينما وقع 2 انتهاك بحق عاملين/ات بمطبوعات صحفية. ولعل ذلك يرجع بصورة كبيرة، إلى الزيادة الكبيرة في أعداد المواقع الإلكترونية الصحفية مقابل المطبوعات الصحفية، التي شهدت انحساراً واضحاً خلال السنوات الماضية، أو مقابل الصحفيين العاملين/ات في إعداد مواد مرئية، وأعدادهم بالضرورة أقل بكثير مقارنة بالعاملين/ات في وسائل إعلام رقمية.

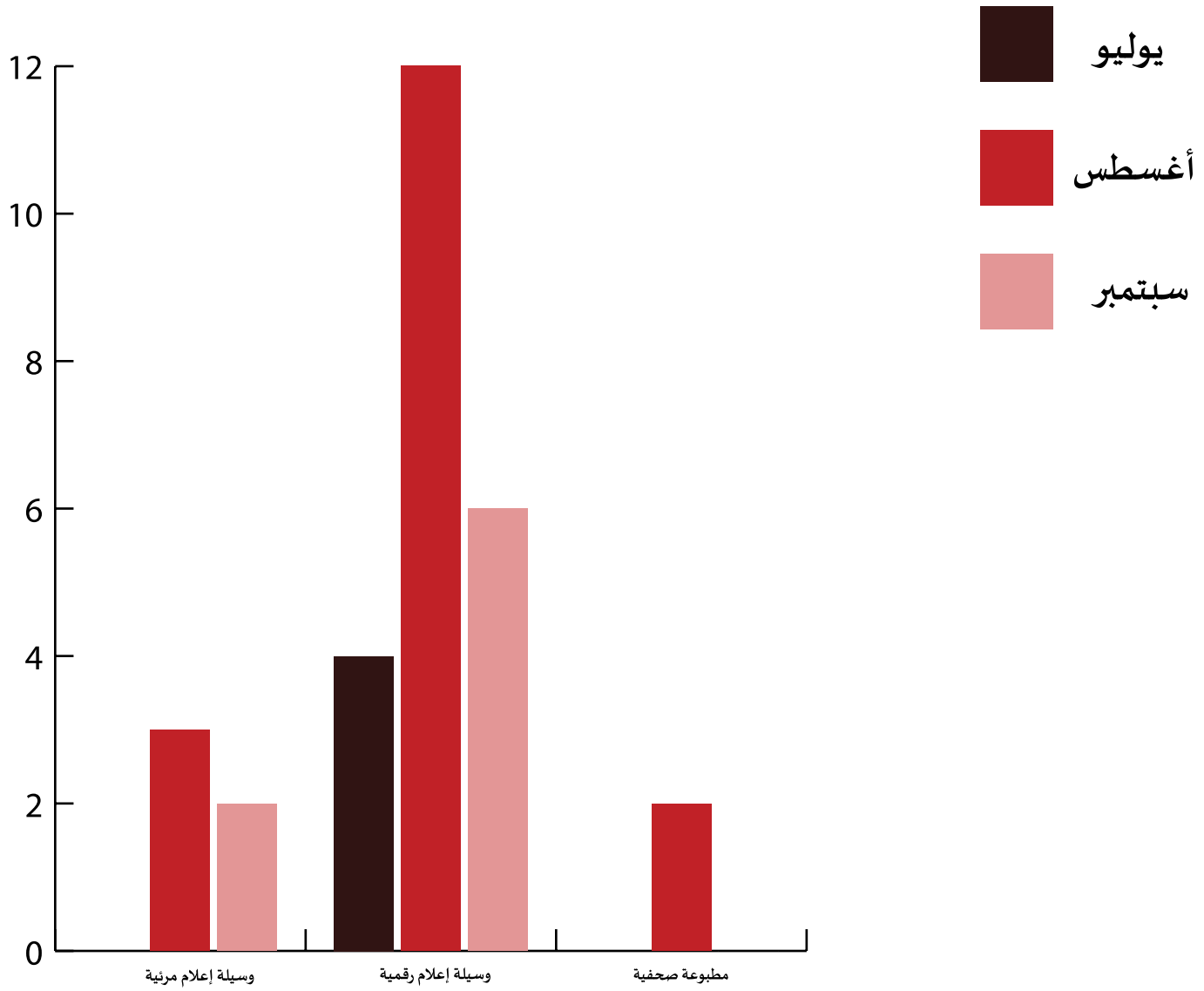

شكل (6) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك

7 -توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية:

توزيع الانتهاكات التي يغطيها التقرير وفقا لمعيار ملكية جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك يخبرنا، بأن 20 انتهاك من مجمل الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة محل الاهتمام، جاءت بحق مؤسسات صحفية مملوكة لجهات محلية خاصة، وأن 8 انتهاكات وقعت بحق مؤسسات صحفية مملوكة لجهات أجنبية، في حين وقع انتهاك وحيد بحق مؤسسات صحفية مملوكة للحكومة.

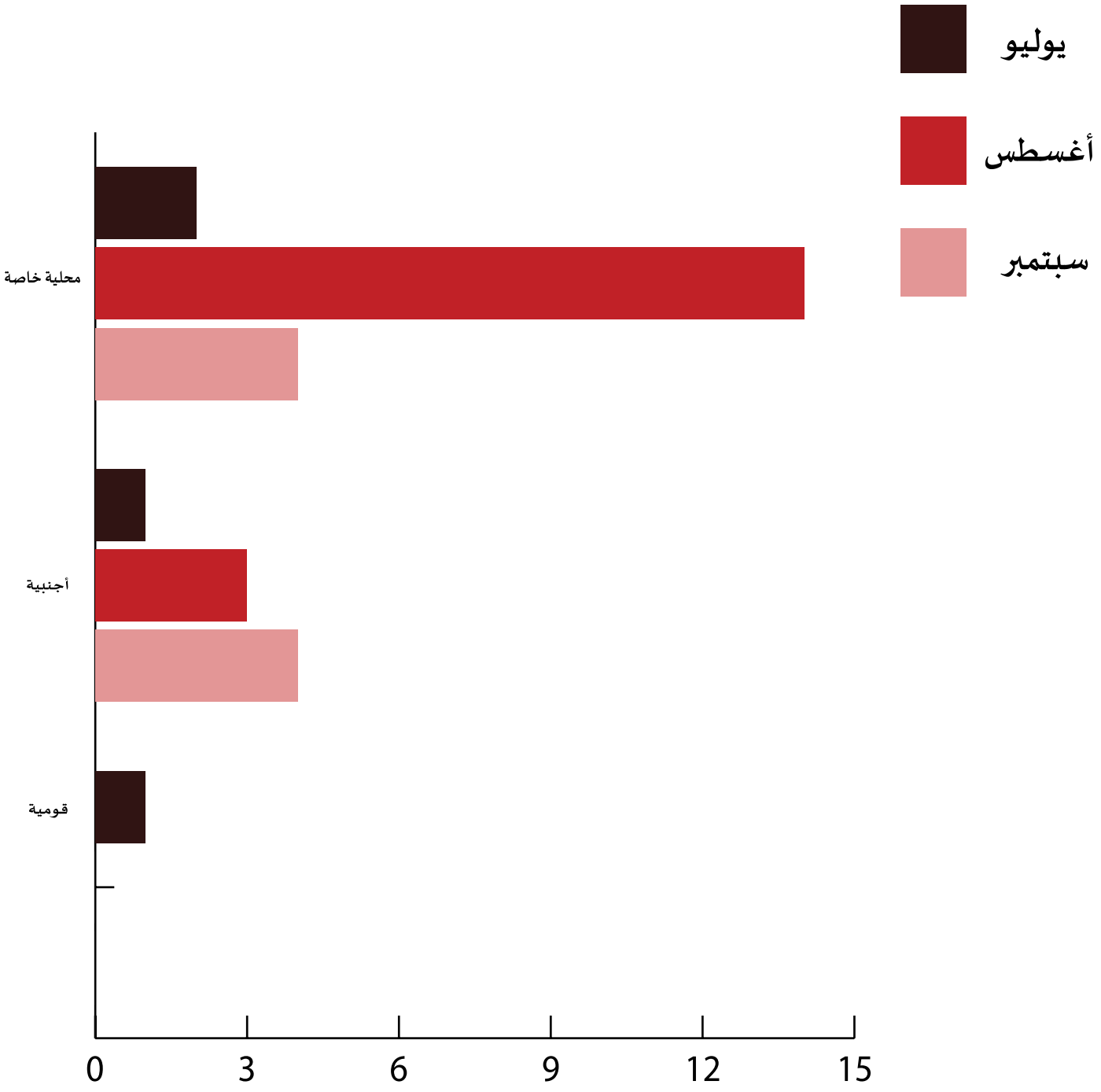

شكل (7) توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاكات

8 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك:

إذا قارنا الانتهاكات التي سجلها المرصد خلال الشهور الثلاث (يوليو، أغسطس، سبتمبر)، من زاوية جهة العمل التي ينتمي لها القائم بالانتهاك، لوجدنا أن 10 انتهاكات ارتكبها عاملون بمؤسسات صحفية، بينما ارتكب عاملون بمؤسسات أمنية 9 انتهاكات، فيمَا تورط عاملون في جهات قضائية في 6 انتهاكات، أما المدنيون، ممن ليس لهم صفة وظيفية، فقد أوقعوا 4 انتهاكات بحق العاملين في الصِّحافة والإعلام. هذا يعني أن أعلى جهتين من حيث ممارسة الانتهاكات بحق العاملين في الصِّحافة والإعلام هما المؤسسات الصحفية نفسها والأجهزة الأمنية.

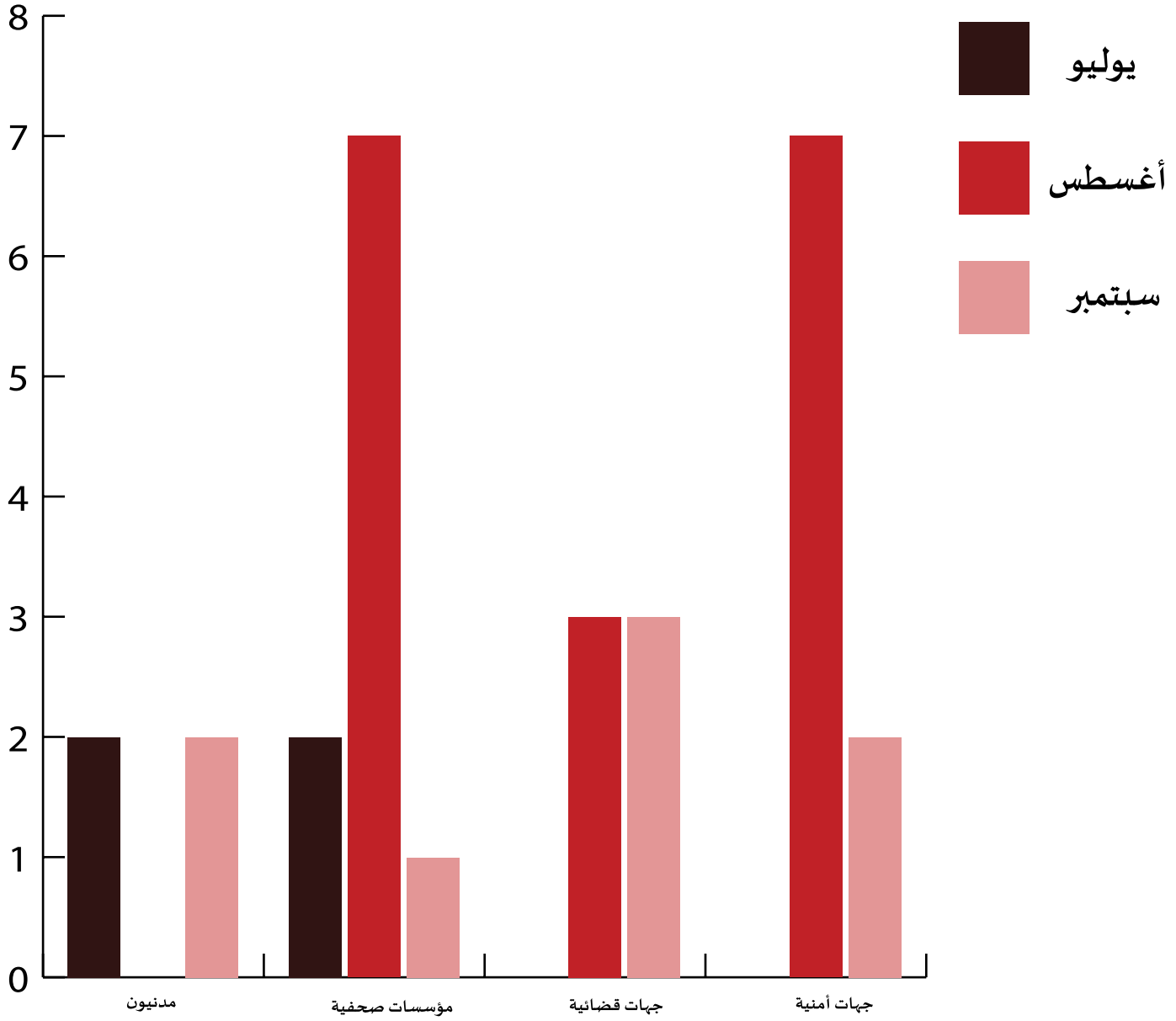

شكل (8) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث

يتناول هذا القسم من التقرير، أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاءت بعضها الآخر منظمة للحقوق والواجبات، طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

وكانت أبرز القرارات صادرة عن كل من: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، وبعض الجهات التنفيذية الأخرى.

شهدت الفترة من (يوليو - سبتمبر)، صدور 127 نشاطاً وفاعلية عن المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وذلك بواقع 23 نشاطاً في شهر يوليو، 40 نشاط في شهر أغسطس، 63 نشاطاً في شهر سبتمبر.

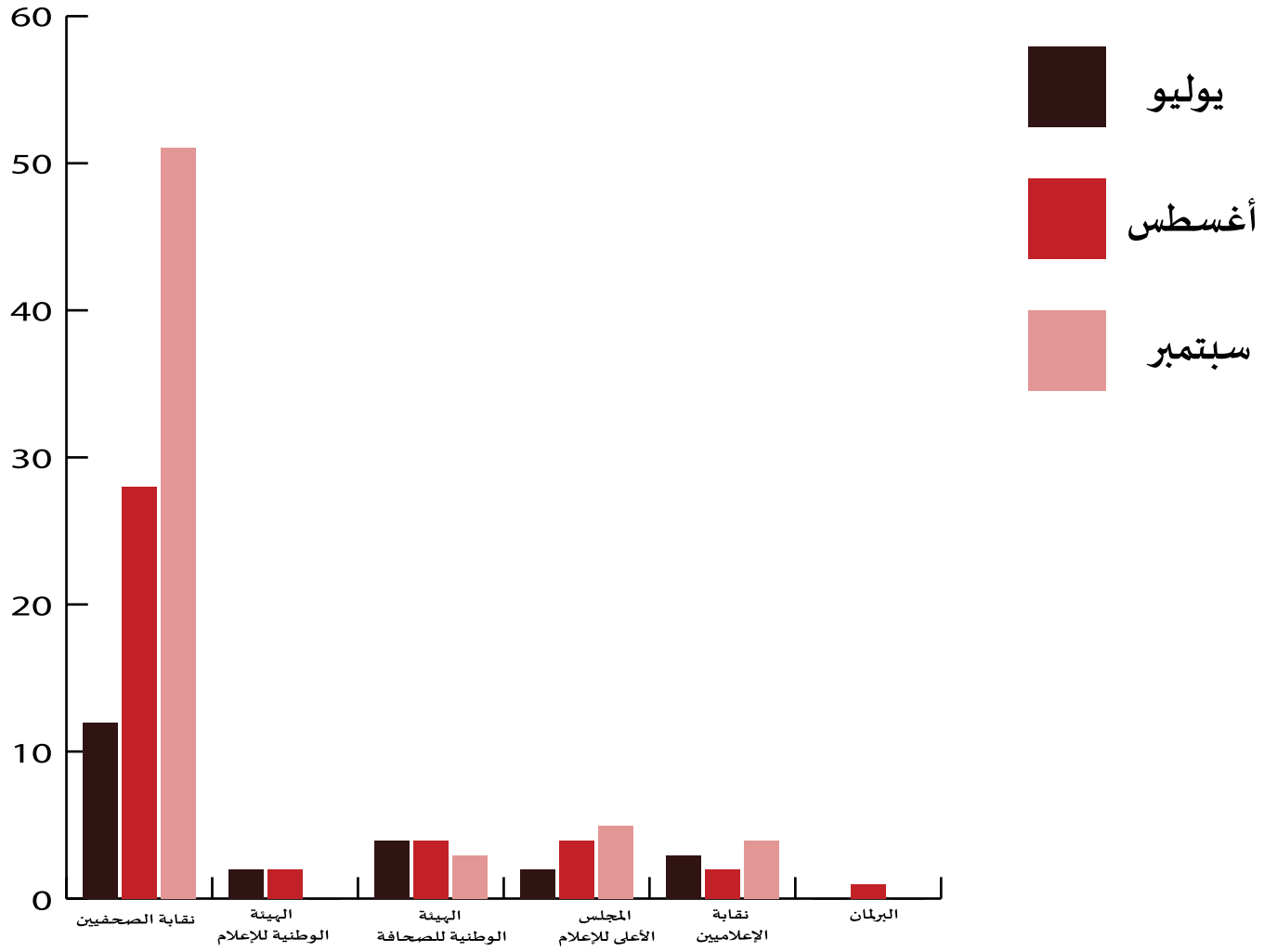

شكل رقم (9) الصادرات عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي خلال الربع الثالث من 2023

هذه النشاطات الصادرة عن المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي، سواء كانت مؤسسات نقابية أو مؤسسات رقابية، تنوعت بين أخبار وقرارات وإعلانات وبروتوكولات وتهاني وتوصيات وتعازي وخطابات وبيانات... إلخ. (انظر الشكل رَقْم 10).

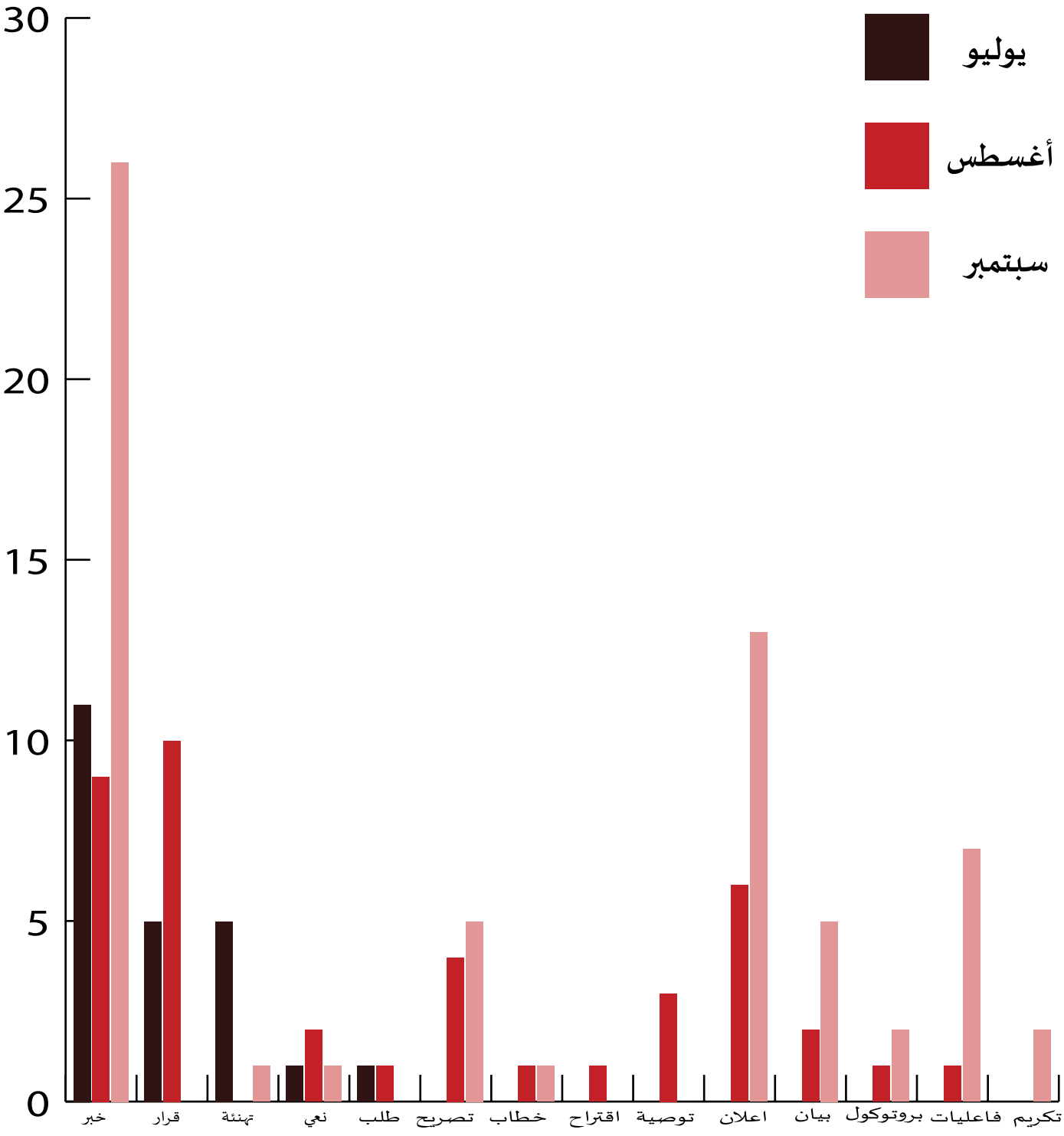

شكل رقم (10) أنواع الصادرات عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي موزعة على الشهور خلال الربع الثالث من 2023

كذلك عند النظر إلى هذه النشاطات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، نجدها تتوزع بين نِقابة الصحفيين، التي كانت أكثر هذه الجهات نشاطًا، فقد صدر عنها 91 فعالية ونشاط من إجمالي 127 فعالية ونشاط صدرت عن كل الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وقد كان هذا النشاط المكثف من قبل مجلس النِّقابة ولجانها باديًا للجميع، وقد رحب به الصحفيين ترحيباً واسعاً، إذا عدّوه دليلاً على استعادة النِّقابة دورها بعد سنوات من التهميش، يلي نِقابة الصحفيين من حيث النشاط المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام حيث صدر عنه 11 نشاطاً وفعالية، يتساوى معه الهيئة الوطنية للصحافة وقد صدر عنها 11 نشاطاً وفعالية، أما نِقابة الإعلاميين التي تأتي في المرتبة الرابعة من حيث الترتيب، فقد صدر عنها 9 أنشطة وفعاليات، يأتي بعدها الهيئة الوطنية للإعلام التي صدر عنها 4 أنشطة وفعالية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، في حين صدر عن البرلمان تصريحاً وحيداً عن أحد نوابه؛ ويعود ذلك بصورة كبيرة لكون المجلس لم يكن في حالة انعقاد خلال هذه المدة. (انظر الشكل رقم 11).

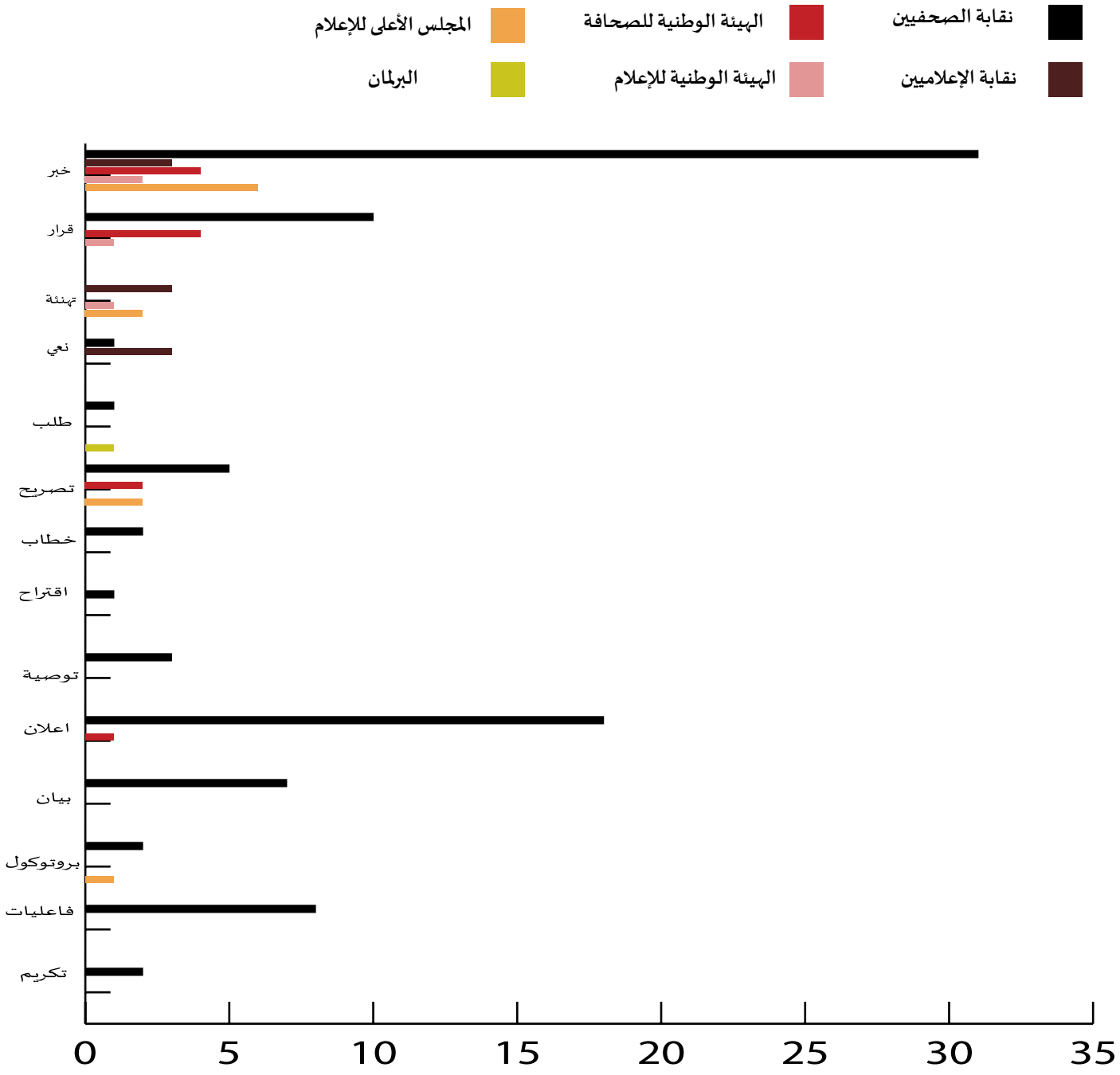

شكل رقم (11) أنواع الصادرات عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي موزعة على هذه الهيئات خلال الربع الثالث من 2023

أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

صدر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، خلال الشهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر)، إجمالي 11 نشاطاً وفعالية توزعت بين (6 أخبار، 2 تهنئة، 2 تصريح، بروتوكول وحيد).

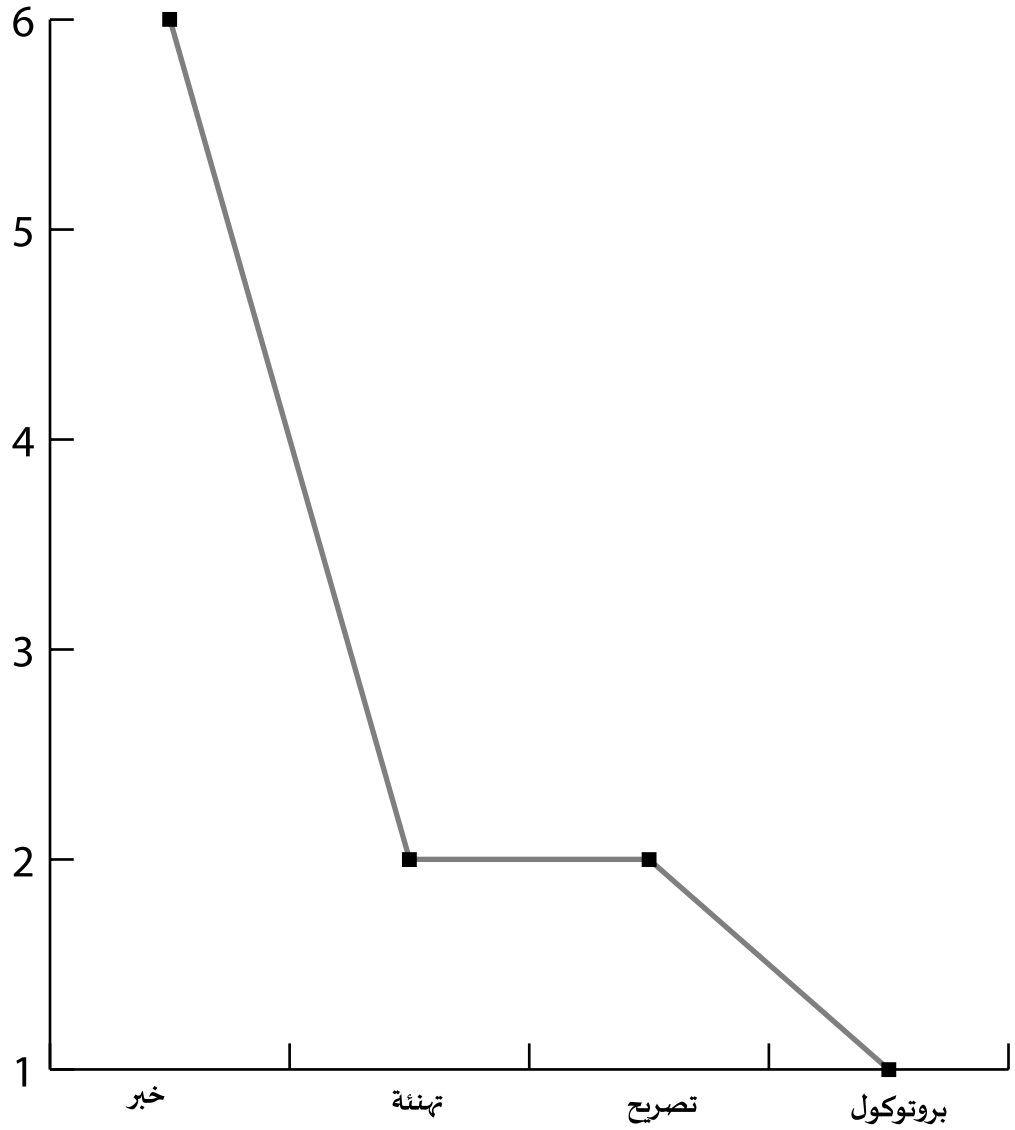

شكل رقم (12) أنواع الصادرات عن المجلس الأعلى للإعلام خلال الربع الثالث من 2023

لم تصدر أية قرارات عن المجلس الأعلى للإعلام خلال هذا الربع، إنما صدر عنه أخبار وتهاني وتصريحات، وفيما يلي أهم ما صدر عن المجلس:

- **بتاريخ 9 أغسطس 2023**، استقبال رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الكاتب الصحفي كرم جبر، للأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، رئيس قطاع الإعلام والاتصال، في مقر المجلس بالعاصمة الإدارية الجديدة، السفير أحمد رشيد خطابي، بحضور الإعلامي نشأت الديهي، عضو المجلس. لمزيد من التفاصيل حول اللقاء اضغط هنا.

- **بتاريخ 31 أغسطس 2023**، عقد رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الكاتب الصحفي كرم جبر، اجتماعًا مع المستشار وليد حمزة رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، بمقر الهيئة؛ لبحث إصدار التصاريح اللازمة للمؤسسات الصحفية والوسائل الإعلامية لتغطية انتخابات رئاسة الجمهورية.

- **بتاريخ 4 سبتمبر 2023**؛ توقيع رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الكاتب الصحفي كرم جبر، مذكرة تفاهم مع السيدة منى المري نائب رئيس مجلس دبي للإعلام، بحضور الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم النائب الثاني لحاكم دبي رئيس مجلس دبي للإعلام. لمزيد من التفاصيل حول مضامين مذكرة التفاهم اضغط هنا.

- **بتاريخ 19 سبتمبر 2023**، استقبال رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الكاتب الصحفي كرم جبر، روبن هاروتونيان الوزير المستشار للشؤون العامة بالسفارة الأمريكية، ووفد السِّفَارة الأمريكية بالقاهرة، وضم بيتر ونتر المتحدث الرسمي باسم السِّفَارة وتوماس تانر نائب المتحدث الرسمي، وأحمد لطفي المنسق الإعلامي بالسفارة الأمريكية، ودينا النحراوي المتخصصة الإعلامية بالسفارة، وذلك بمقر المجلس بماسبيرو، وجرى حِوارَ حول سُبل دعم التعاون في المجال الإعلامي بين البلدين. لمزيد من التفاصيل حول اللقاء اضغط هنا.

ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة

صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة، خلال الربع الثالث من العام 2023، 11 نشاط وفعالية، تراوحت بين (4 قرارات، 4 أخبار، 2 تصريح، إعلان وحيد).

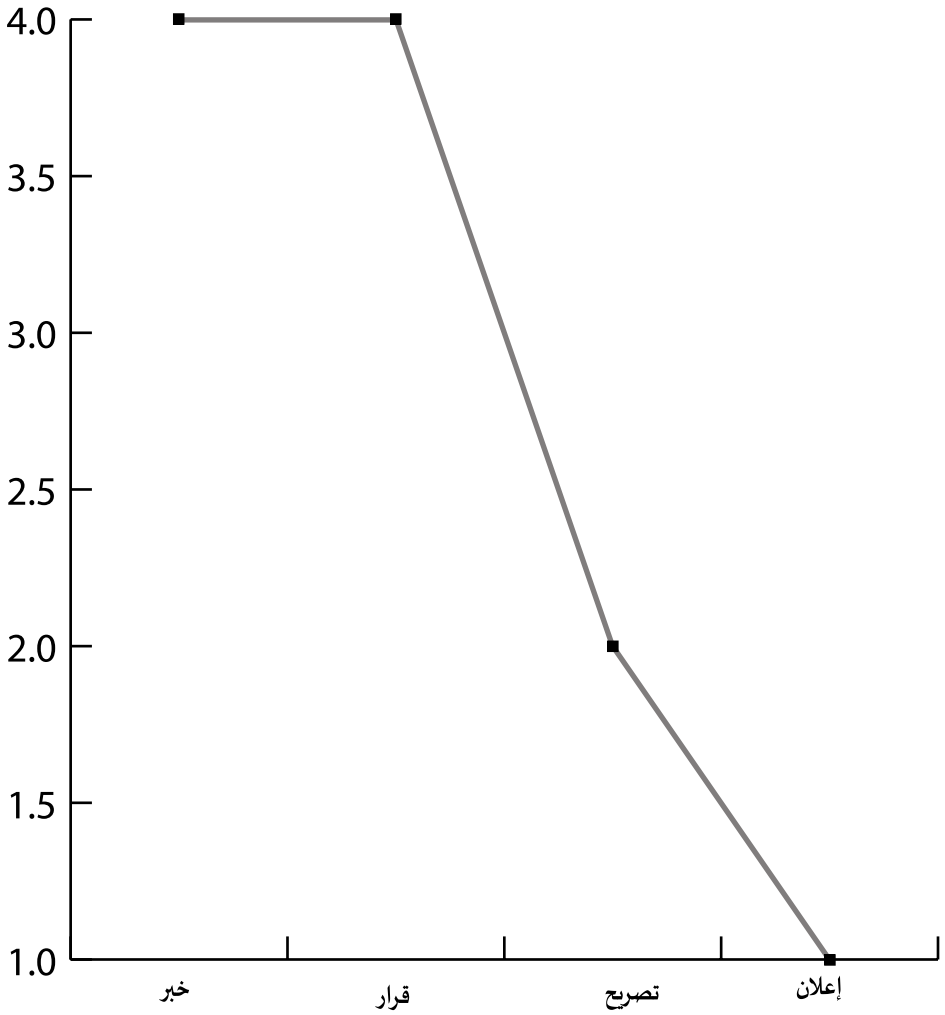

شكل رقم (13) أنواع الصادرات عن الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الثالث من 2023

فيمَا يلي عرض لأهم الأخبار التي أصدرتها الهيئة الوطنية للصحافة:

معظم القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للصحافة تتعلق بالإعلان عن صرف بدل التدريب والتكنولوجيا، وصرف مكافأة نهاية الخدمة للزملاء المحالين للمعاش، وما سوى ذلك من نشاطات صادرة عن الهيئة فقد كان أهمها:

- **بتاريخ 25 يوليو 2023**، قيام رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، المهندس عبد الصادق الشوربجي، بتفقد جامعة الأهرام الكندية وأكاديمية أخبار اليوم، وطالب بسرعة وضع برنامَج زمني محدد لنقل بعض الكليات المتخصصة، والانتهاء من تشغيل الكليات الجديدة، والانتهاء من إعداد الدراسات الخاصة بجامعة أخبار اليوم وبحث مصادر التمويل، وقرار بتشكيل اللجنتين التمهيدية والتأسيسية. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 1 أغسطس 2023**؛ قيام رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، المهندس عبد الصادق الشوربجي، بجولة ميدانية تفقد خلالها أرض مؤسسة الأهرام بِطْرِيق مصر الإسكندرية الصحراوي وموقع وكالة الأهرام وورش التنفيذ بالعامرية، إضافة إلى موقع دار التحرير للطبع والنشر -الجمهورية- بالعامرية وكذلك أرض دار أخبار اليوم بمنطقة العجمي. وخلال الجولة، أكد الشوربجي أن الهيئة وضعت استراتيجية متكاملة وشاملة، تستهدف تعظيم الدور الاقتصادي للمؤسسات الصحفية القومية واستغلال أصولها الاستغلال الأمثل، مشددًا على أنه لا تفريط أو بيع لأصول المؤسسات الصحفية القومية. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 1 سبتمبر 2023**، انعقاد لقاء بين رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، المهندس عبد الصادق الشوربجي، ورئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، خلال اللقاء تم استعراض عدد من أنشطة الهيئة، فيمَا أكد رئيس الوزراء حرصه على التواصل المستمر مع مسئولي الهيئات الإعلامية. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام

صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الثالث من العام 2023، 4 أنشطة وفعالية فقط، جاءت كالتالي (2 خبر، قرار وحيد، تهنئة وحيدة) (انظر شكل 14). أما القرار الوحيد الصادر عن الهيئة، فقد كان بتاريخ 22 أغسطس 2023، بتكليف القطاع الاقتصادي بالهيئة بإعداد الدراسة المالية اللازمة لتمويل تنفيذ ترقيات العاملين المستحقين الترقي بالهيئة. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

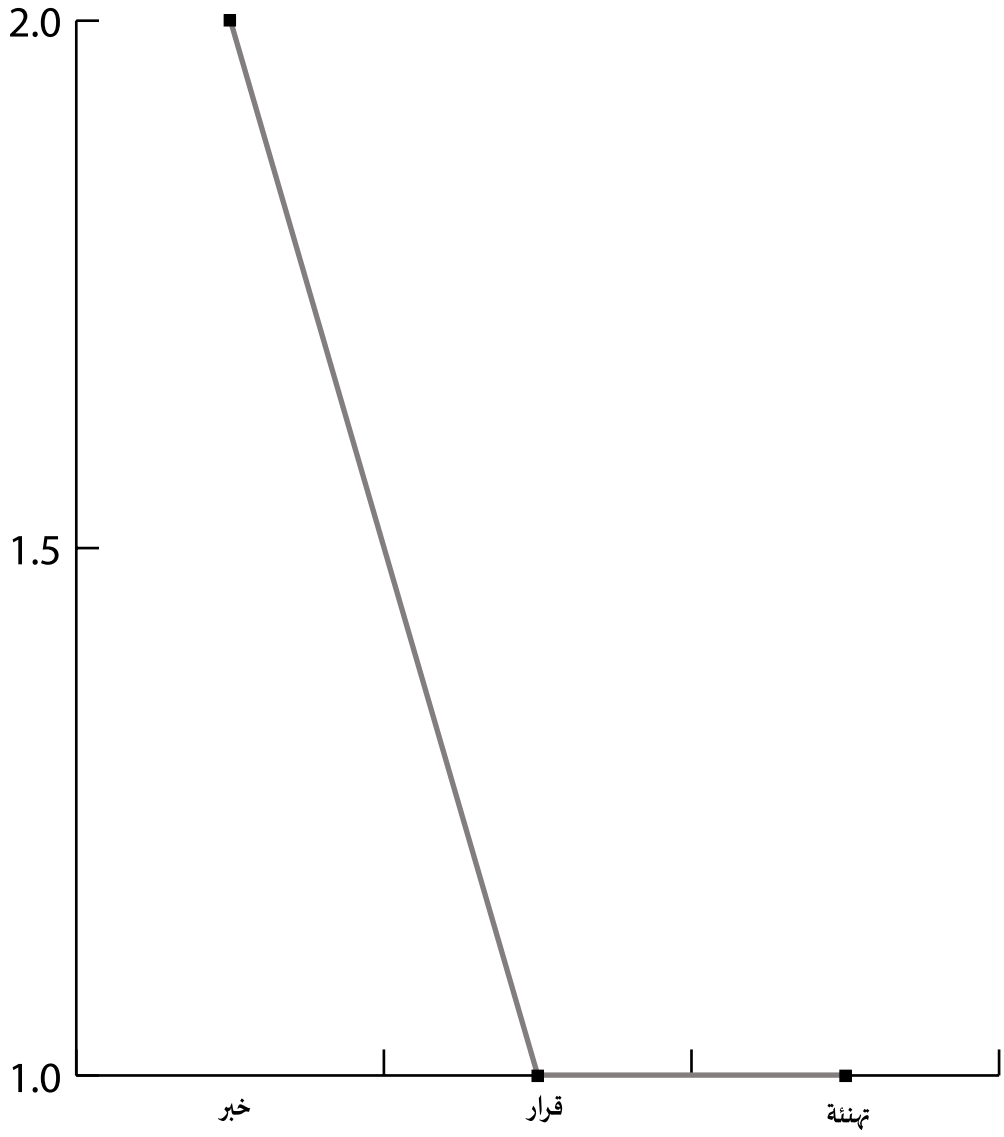

شكل رقم (14) أنواع الصادرات عن الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الثالث من 2023

رابعًا: نقابة الصحفيين

صدر عن نِقابة الصحفيين، خلال الربع الثالث من العام 2023، 91 نشاطاً وفعالية، جاءت كالتالي (31 خبراً، 18 إعلاناً، 10 قرارات، 8 فعاليات، 7 بيانات، 5 تصريحات، 3 توصيات، 2 بروتوكول تعاون، 2 تكريم، ونعي وطلب واقتراح وحيد).

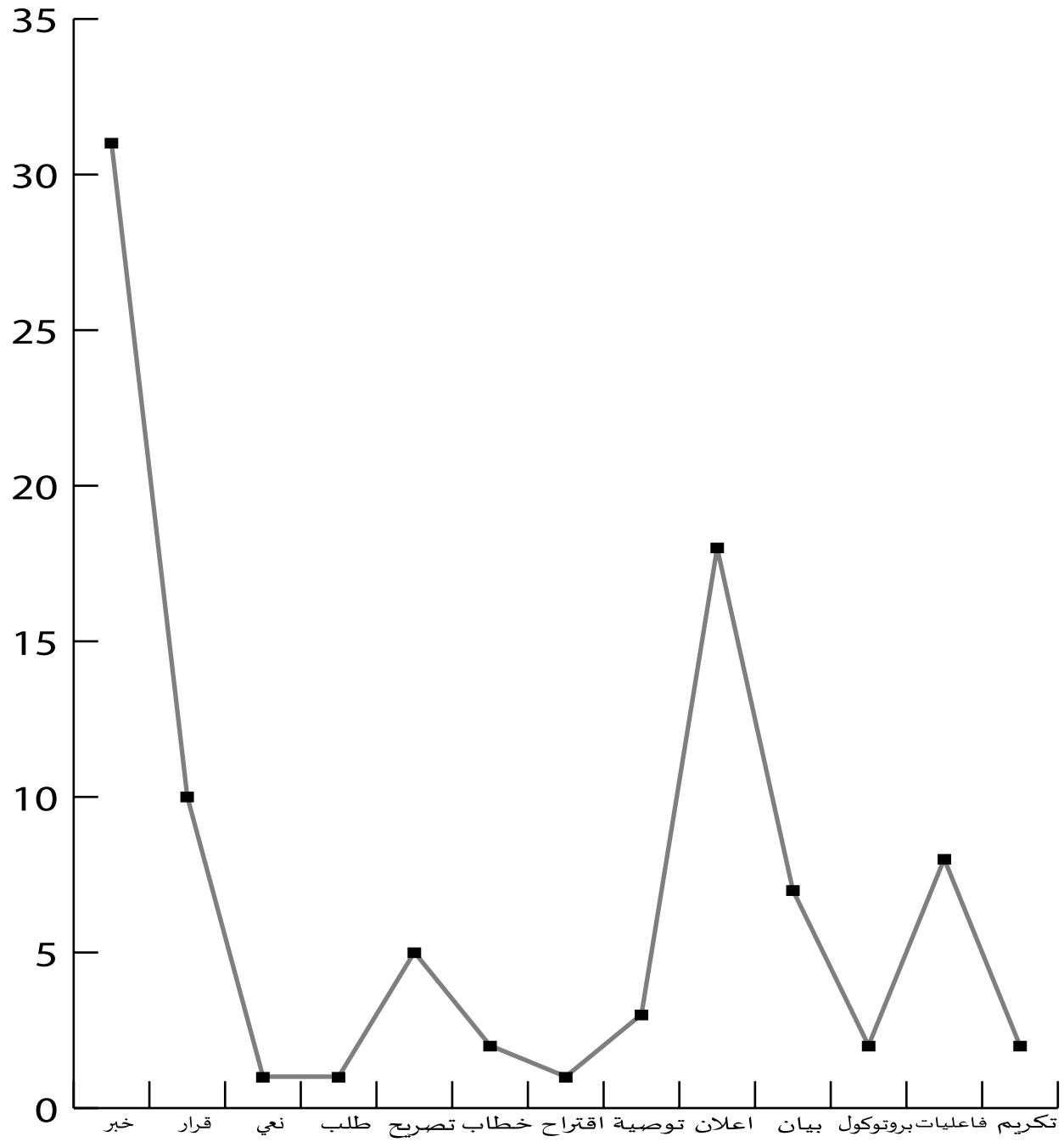

شكل رقم (15) أنواع الصادرات عن نِقابة الصحفيين خلال الربع الثالث من 2023

أما عن أهم ما صدر عن نِقابة الصحفيين، فقد جاء كالتالي:

- **بتاريخ 17 يوليو 2023**، شارك نقيب الصحفيين، الكاتب الصحفي خالد البلشي، وعضو مجلس النِّقابة الكاتب الصحفي محمد الجارحي، ممثلين عن النِّقابة في الإضراب الذي دخل فيه صحفيو مكتب هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي في القاهرة، اعتراضًا على السياسة التمييزية التي تنتهجها الإدارة تجاههم، وتدني رواتبهم مقارنة بمكاتب أخرى في الشرق الأوسط. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 20 يوليو 2023**، خاطب نقيب الصحفيين، الكاتب الصحفي خالد البلشي، جميع المؤسسات والصحف القومية والحزبية والخاصة لتطبيق الحد الأدنى للأجور الذي تم إقراره من الدولة وقدره 3 آلاف جنيه، وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية على جميع الزملاء بالصحف والمؤسسات. وأكد نقيب الصحفيين أن مطالبته تأتي بناء على خطاب وصل إلى النِّقابة من المجلس القومي للأجور ردًا على مخاطبة النِّقابة السابقة للمجلس حول إلزام الصحف بتطبيق ٣ آلاف جنيه حد أدنى للأجور. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 3 أغسطس 2023**، أرسل نقيب الصحفيين، الكاتب الصحفي خالد البلشي، خطابًا بمطالب الصحفيين للأمانة الفنية العامة للحوار الوطني، هذه المطالب توزعت بين مطالب عاجلة وإجراءات قانونية وعلى مستوى الحريات ومطالب اقتصادية وتعديلات تشريعية، وشدد نقيب الصحفيين على أن تحقيق هذه المطالب لابد أن يتماشى مع توفير مناخ عام يضمن حرية الحركة للصحفيين ويتيح لهم نقل كافة الآراء بكل حرية ودون حدود يتم فرضها على الجميع سوى القانون والدستور. لمزيد من التفاصيل حول المطالب التي رفعتها النِّقابة للحوار الوطني اضغط هنا.

- **بتاريخ 17 سبتمبر 2023**، قال نقيب الصحفيين، الكاتب الصحفي خالد البلشي، في بيان، إن النِّقابة تلقت موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجلسته رَقْم 182 بتاريخ 27 أغسطس 2023 على تخصيص 576 وحدة سكنية لمصلحة النِّقابة بمدن (القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة والمنصورة الجديدة و6 أكتوبر الجديدة) على أن تحدد أسعارها لاحقًا، وأفاد أن النِّقابة ستعلن عن مواعيد حجز الوحدات بمجرد وصول الأسعار النهائية للوحدات. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

خامسًا: نِقابة الإعلاميين

صدر عن نِقابة الإعلاميين، خلال الربع الثالث من العام 2023، عدد 9 نشاطات، جاءت كالتالي (3 خبر، 3 تهنئة، 3 نعي)، فيمَا لم يصدر عن الهيئة أية بيانات أو قرارات. ومما صدر عن نِقابة الإعلاميين خلال هذه المدة، حديث نقيب الإعلاميين، عن وجود تجاوزات في الإعلام الرياضي في مصر، وأن الإعلام الرياضي الخاص لا يسير بالشكل الصحيح بنسبة 100%، لكنه في الوقت ذاته أكد أن نِقابة الإعلاميين تقوم بالتصدي لها، مضيفًا أنه لا يجب التعويل على القوانين فقط في ضبط إيقاع الإعلام الرياضي. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

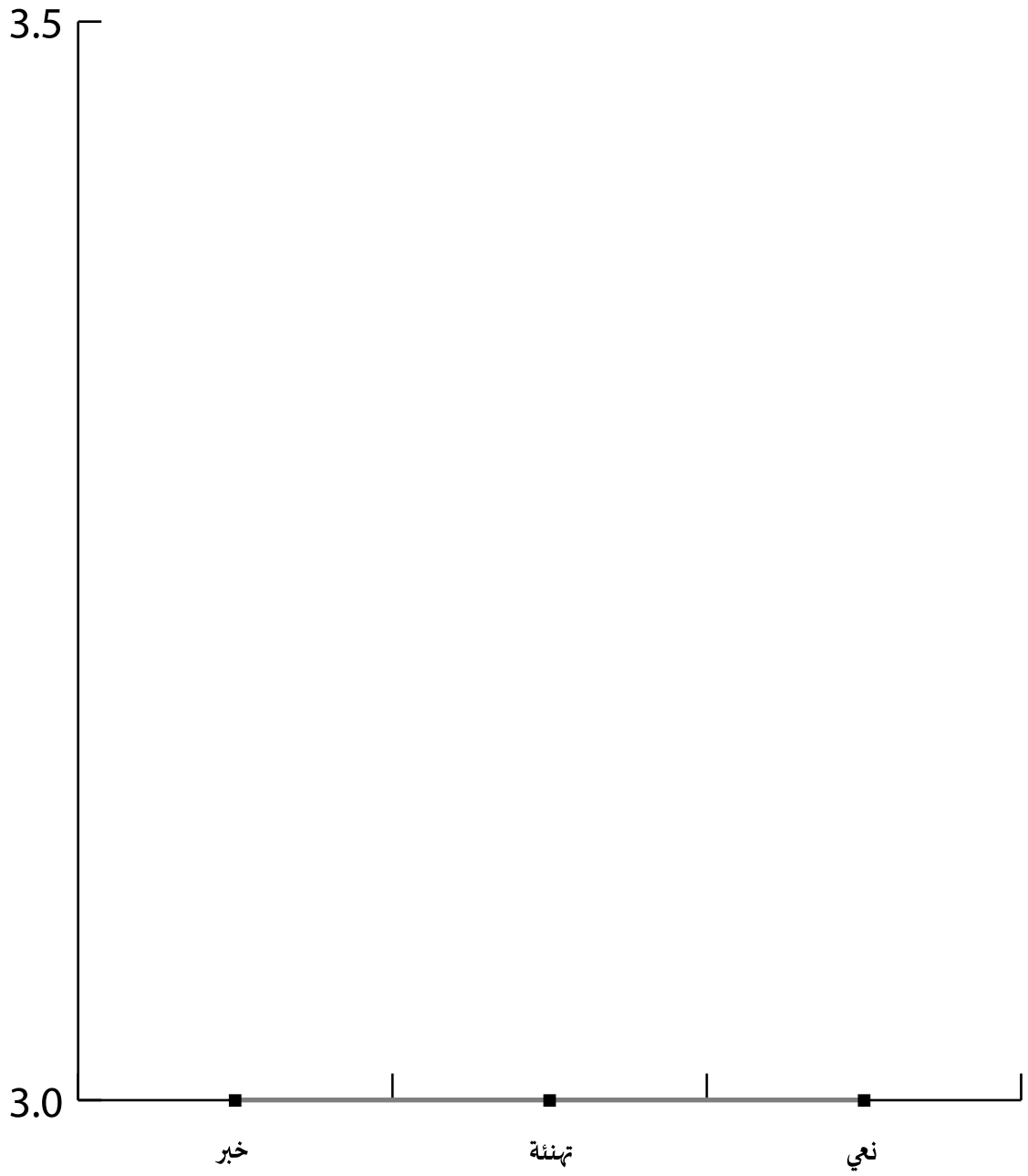

شكل رقم (16) أنواع الصادرات عن نِقابة الإعلاميين خلال الربع الثالث من 2023

المحور الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثالث من عام 2023

يتناول هذا القسم، أبرز الأحداث الهامة والمُستجدات التي أثرت على بيئة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الربع الثالث من عام 2023، أو تلك الأحداث التي شغلت جموع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال هذه الفترة.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا القسم من التقرير، بعض المشكلات التي برزت خلال هذا الربع من العام، ومن ثم يتناول التقرير موضوعين، الأول: المؤسسات الصحفية والإعلامية المصرح لها بتغطية انتخابات الرئاسة 2024.. الشروط والضوابط. الثاني: أزمة الصحف الحزبية المتوقفة بعد 10 سنوات من وقوعها.

1.المؤسسات الصحفية والإعلامية المصرح لها بتغطية انتخابات الرئاسة 2024... الشروط والضوابط.

مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات، برئاسة المستشار وليد حمزة، هو المخول باختيار المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية، سواء محلية أو أجنبية، المصرح لها بمتابعة الانتخابات الرئاسية المقبلة، بعد فحص الطلبات المقدمة من هذه المؤسسات.

حق الهيئة الوطنية للانتخابات في التصريح للمؤسسات الصحفية والإعلامية بمتابعة الانتخابات الرئاسية، جاء بموجب القرار الصادر عن الهيئة رقم 23 لسنة 2019، بشأن إنشاء قاعدة بيانات "لقيد المرخص لهم بالعمل في مصر من المؤسسات الصحفية والوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية المحلية والأجنبية، وأطقم عملهم المصرح لهم من الهيئة بالتغطية الإعلامية وفقًا للضوابط".

قاعدة البيانات تلك تتضمن "اسم المؤسسة الصحفية أو الوسيلة الإعلامية أو المواقع الإلكترونية محلية أو أجنبية، ورقم وتاريخ القرار الصادر بقبول طلب القيد وتجديده، وبيانات الإخطار أو الترخيص الخاص بمزاولة النشاط من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وتاريخ اعتماد المؤسسات الأجنبية والانتخابات والاستفتاءات التي قامت بتغطيتها خلال مدة التصريح، وأسماء وبيانات أطقم العمل وتاريخ التصاريح الصادرة لهم، وتجديدها وملاحظات الهيئة على أعمال المؤسسة أو الوسيلة وطاقمها، وما عساه أن يثبت من مخالفات في حقهم، وقرار الهيئة بشأنها وأي طلبات تقدم منها خلال فترة التصريح".

أ- الشروط الواجب تو افرها في المؤسسات الصحفية والإعلامية المتقدمة بطلب تغطية الانتخابات الرئاسية:

يشترط في المؤسسات الصحفية والإعلامية التي يصرح لها بتغطية الانتخابات، أن يتضمن طلب التصريح الذي تقدمه شهادة حديثة صادرة من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام تفيد قيدها واستمرارها في مباشرة نشاطها، وما قد ثبت في حقها من مخالفات للقوانين واللوائح المعمول بها إن وجد، ونوع المحتوى والسياسة التحريرية ومقرها واسم ممثلها القانوني، والحدود الجغرافية لتقديم الخدمة إن وجد، وتاريخ نهاية الترخيص للوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني، وملخص سابق خبراتها في مجال متابعة الانتخابات والاستفتاءات إن وجد، وبيان بعدد أفراد طاقمها المرشحين للمشاركة في تغطية الانتخابات أو الاستفتاءات في كل محافظة من محافظات الجمهورية، اسم ممثل المؤسسة الصحفية أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني أمام الهيئة الوطنية للانتخابات، ويجوز للهيئة طلب أي مستندات أخرى ترى لزومها.

ب- الشروط الواجب تو افرها في الصحفي/ة أو الإعلامي/ة المصرح له/ا بتغطية الانتخابات الرئاسية:

يشترط في العضو المصري بطاقم التغطية الإعلامية للانتخابات والاستفتاءات، المرشح/ة من قبل المؤسسة الصحفية أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني، أن يكون/تكون محمود/ة السيرة حسن/ة السمعة، أن يكون/تكون مقيدًا/ة بنقابة الصحفيين أو الإعلاميين إذا كان/ت صحفيًا/ة أو إعلاميًا/ة، ألا يقل سنه عند التقدم بطلب القيد عن 18 عاماً، أن يستوفي/تستوفي كافة بيانات استمارة التسجيل المطروحة على الموقع الإلكتروني للهيئة.

ج- ضوابط التغطية الصحفية والإعلامية للانتخابات الرئاسية:

وضعت الهيئة جملة من الضوابط التي يجب أن يلتزم بها المؤسسات الصحفية والإعلامية المصرح لهم بمتابعة وتغطية مشهد الانتخابات الرئاسية، وهي كالتالي:

1. عدم خلط الرأي بالخبر وعدم خلط الخبر بالإعلان.
2. مراعاة الدقة في نقل المعلومات وعدم تجهيل مصادرها.
3. استعمال عناوين معبرة عن المتن.
4. عدم نشر صور بعيدة الصلة عن موضوع التغطية.
5. عدم الخلط بين المسميات أو التعميم غير الجائز أو اقتطاع جمل من الأقوال بالمخالفة لمتن هذه الأقوال.
6. عدم سؤال الناخب عن المرشح الذي سينتخبه أو انتخبه.
7. عدم إجراء أي استطلاع رأي أمام لجان الانتخاب أو نطاق جمعية الانتخاب.
8. عدم الانتقاص من حق كل طرف في الرد أو التعليق على ما يتعرض له من هجوم أو مدح.
9. عدم نشر إعلانات مجانية أو بمقابل للمرشح بعد الميعاد المحدد قانونا للدعاية.

10.عدم استخدام الشعارات الدينية لتأييد أو رفض المرشح.
11.عدم توجيه أسئلة إيحائية ذات تحيز واضح.

أن تقتصر التغطية الإعلامية على الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المصرح لهم/ن من قبل الهيئة، ويشترط لدخول مراكز ولجان الاقتراع الفرعية، أو العامة، حمل التصريح الصادر منها بطريقة ظاهرة وتقديمه عند الطلب، والحصول على إذن من رئيس اللجنة وبما لا يؤثر على سير إجراءات الاقتراع والفرز.

في الختام؛ في ضوء ما سبق صرحت الهيئة الوطنية للانتخابات لعدد يزيد عن 127 مؤسسة صحفية وإعلامية ومواقع إلكترونية بتغطية انتخابات الرئاسة 2024.

2. بعد 10 سنوات لأزمة الصحف الحزبية.. ماذا بعد:

اندلعت أزمة الصحف الحزبية منذ 10 سنوات، مع إعلان مجالس إدارة 15 صحيفة حزبية وخاصة توقفها عن العمل؛ من جرّاءِ الأوضاع الاقتصادية الصعبة، التي ألقت بظلالها على هذه الصحف التي باتت عاجزة عن الوفاء بتكاليف الاستمرار. وقد أسفرت هذه الأزمة عن فقدان حوالي 650 صحفياً/ة لعملهم، ومنهم النقابيين ومنهم غير النقابيين/ات، وقد نجم عن ذلك توقف التأمينات الاجتماعية لهؤلاء، وهو ما يعني تضاؤل فرص هؤلاء في الحصول على معاش عقب نهاية خدمتهم/ن[1].

خلال كل تلك السنوات، توالت مجالس النِّقابة التي حاولت وضع حد لهذه الأزمة، في عهد الكاتب الصحفي عبد المحسن سلامة، ثم خلال مدّة رئاسة الكاتب الصحفي ضياء رشوان، وأخيرًا المجلس الحالي بقيادة الكاتب الصحفي خالد البلشي. إلا أن كل مقترحات الحل التي قدمت كانت تجابه بعراقيل وعقبات إما قانونية وإما مالية وإدارية[2].

في الوقت الراهن، لا يزال الصحفيين/ات الحزبيين يطالبون/ن بحل نهائي وحاسم لأزمتهم/ن، وقد طالبت رابطة الصحفيين الحزبيين بمطلبين أساسيين؛ الأول: إنهاء أزمة التأمينات الناجمة عن غلق الصحف التي كانوا يعملون فيها ومن ثم تعطل ملفاتهم التأمينية. الثاني: توزيعهم على الصحف القومية أو ترخيص موقع إلكتروني لهم تحت إشراف النقابة[3].

1- ميسون أبو الحسن، أزمة الصحف الحزبية المتوقفة عرض مستمر، المرصد المصري للصحافة والإعلام، 4 يوليو 2023، في : https://n9.cl/h8rdj4 .1

2- المرجع السابق

3- المرجع السابق

منذ بَدْء الأزمة، لجأت رابطة الصحفيين الحزبين إلى خطوات تصعيدية كل فترة لإيصال صوتهم، منذ اعتصامهم في سبتمبر 2015، وصولًا إلى الوقفة الاحتجاجية الأخيرة التي نظمتها الرابطة في نهاية سبتمبر 2023.

ومن أخر تحركات رابطة الصحف الحزبية المتوقفة، كان البيان الذي أصدرته الرابطة، في 17 سبتمبر 2023، وناشدوا فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومجلس الوزراء، بإيجاد حلول لأزمتهم، مؤكدين أن الحكومة والنقابة يتجاهلون أزمتهم، على الرغْم من أنهم متعطّلون عن العمل لنحو 10 سنوات، والبعض الآخر منهم 15 سنة.

وقد أفادت الرابطة أنها تسير في طريقين لحل أزمتهم، الأول قضائي؛ حيث رفعت دعوى اختصمت فيها رئيس الوزراء ووزيرة التضامن ونقيب الصحفيين ورئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بصفتهم، للمطالبة بسداد مديونيات تأميناتهم المتوقّفة لأكثر من 15 عامًا، التي تبلغ نحو 5 ملايين جنيهٍ، وإعادة فتح ملفاتهم التأميني. الثاني طريق تفاوضي؛ حيث شكّلت الرابطة لجنة منهم تتولى مهمة التواصل مع مجلس النِقابة بشأن إيجاد حلول حقيقية للأزمة.

وعن تقييم دور مجلس النِقابة الحالي من أزمة الصحف الحزبية المتوقفة، فقد أعلنت رابطة الصحف الحزبية المتوقفة أن المطالب التي تقدمت بها النِقابة للجنة الفنية للحوار الوطني تجاهلت مطالبهم، وأن مكتب التأمينات الذي تم افتتاحه في النِقابة يضع شروطًا تعجيزية أمام الزملاء المتوقفة صحفهم منذ سنوات طويلة، فقد اشترط أن يكون قد مر على المُدة التأمينية للزميل/ة نحو 10 سنوات، وهو ما يجعل الأمر أكثر صعوبة، خاصة وأن بعض الصحف الحزبية توقف منذ عام 2004 تقريبًا، فلم يمر على الزملاء المُتعطلين بها 10 سنوات تأمينية. كما اشترط أن يكون المِلَفّ التأميني للمؤسسة مفتوحًا ولم يتم إغلاقه، وهو ما يزيد الأمر صعوبة، خاصة وأن أكثر من 14 صحيفة حزبية وخاصة أُغلقت منذ سنوات طويلة، وتوقفت تأميناتها. وبصورة عامة يرى صحفيو الصحف الحزبية المتوقفة أن النِقابة لا تتعامل بجدية كافية مع قضيتهم، ولم تطرح بعد حلول حاسمة لأزمتهم.

الخاتمة والتوصيات:

تقودنا مراجعة الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الثالث من عام 2023، ومتابعة التفاعلات الدائرة في حقل الصِحافة والإعلام في مصر، خلال الفترة نفسها، إلى استخلاص عدد من التوصيات، وهي:

1.ضرورة العمل على إنهاء مِلَفّ الحبس الاحتياطي للصحفيين وأصحاب الرأي، مع إطلاق سراح الصحفيين/ات المحبوسين/ات.

2.ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر.

3.ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ت والإعلاميين/ت، في أثناء ممارسة عملهم/ن، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم/ن، كونهم يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور الهام الذي تلعبه الصِحافة والإعلام في تنوير الرأي العام، وفي حماية مصالح الناس.

4.جزء كبير من الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيين/ت والإعلاميين/ت، خلال ممارسة عملهم الصحفي والإعلامي، تأتي من أشخاص عاديين، ضالعين في ممارسات غير قانونية، ما يدفعهم لعرقلة عمل الصحافة والإعلام، حفاظًا على سرية أنشطتهم.

5.هناك أيضًا جزءٌ من الانتهاكات التي تقع بحق الصحفيين/ت والإعلاميين/ت ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، والفصل التعسفي، والتمييز في الأجور، ومن ثم ضرورة احترام المؤسسات لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

6.يستلزم أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات المنظّمة للعمل الصحفي والإعلامي، حماية الحقوق المالية للصحفيين/ت والإعلاميين/ت، وفي الوقت نفسه ضرورة أن يحرص الصحفيين/ت على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم، ويضع إطار واضح ومحدد لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة وصاحب العمل.

7.ضرورة استحداث جدول لـ "ممارسو العمل الصحفي"، وذلك للحد من تعرّض الصحفي/ة للتضييق والانتهاكات على خلفية عمله/ا كصحفي/ة غير مسجل بالنقابة، وكذلك من أجل توفير مظلة نقابية تحمي كل العاملين/ات في العمل الصحفي دون تمييز. هذه التوصية جزء من مشروع قانون اقترحه المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 2019، ويضم مواد جديدة مُقترحة للقيد بنقابة الصحفيين.

8.ضرورة الحرص على توفير كافة التدريبات والورشات التي من شأنها تطوير مهارات العاملين/ات بالقطاع الصحفي والإعلامي؛ للارتقاء بقواعد وأصول المهنة، تماشيًا مع التطورات التكنولوجية المعاصرة، ومبادئ مواثيق الشرف المحلية والدولية، بما يعود على العاملين/ات بالوعي الكافي لاحترام آداب الحِوار الإعلامي، والالتزام بقيم المجتمع و أعرافه في الخطاب، وعدم استخدام أو السماح باستخدام اللغة والإيماءات المُسيئة، أو التدني في القول والفعل.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org